

Distr.: General  
30 May 2016

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



Arabic  
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

الاجتماع الثاني

القاهرة، ١٧ - ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦

### الرسائل الرئيسية الصادرة عن الاجتماع الثاني لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦

#### أولاً - مقدمة

١- نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة جمهورية مصر العربية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الاجتماع الثاني لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦. وعقد المنتدى في القاهرة، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦ تحضيراً لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ المقرر عقده في نيويورك من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦.

٢- وحضر الاجتماع الثاني للمنتدى أكثر من ١٨٠ مشارك، بمن في ذلك ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات، والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرون<sup>١</sup>، وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٣- وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، وسيراليون،

<sup>١</sup> تشير عبارة "المجموعات الرئيسية" إلى الجماعات والروابط الخاصة بالنساء؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ وقطاع الأعمال والصناعة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعين.

والصومال، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا-بيساو، والكاميرون، وكينيا، وليبيريا، وليسوتو، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، والنيجر.

٤- وأنشئ منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ بموجب القرار رقم ٩٣٠ (د-٤٨) الصادر عن الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وعقد المنتدى اجتماعه الافتتاحي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ تحضيراً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٥.

٥- واعتمدت الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ قراراً يؤكد مجدداً على ولاية منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. ودعا القرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من الشركاء إلى عقد المنتدى بصورة سنوية من أجل متابعة واستعراض خطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشدد القرار على ضرورة قيام المنتدى بإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، والاستفادة من المنابر الموجودة لتجنب إنشاء هياكل إدارية إضافية، وتعزيز التنسيق والاتساق داخل المنظومة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل الإقليمية ودون الإقليمية. ودعا القرار أيضاً إلى استعراض تنفيذ جميع النتائج الإقليمية التي توصلت إليها المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة لتكون متسلسلة ومتزامنة مع أعمال المنتدى للتأكد من أن هذه الاستعراضات تساهم في تقييم التنفيذ والمتابعة الإقليميين على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٦- وعُقد الاجتماع الثاني للمنتدى على خلفية اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي وقت أخذت فيه البلدان الأفريقية تنتقل إلى خطة عام ٢٠٦٣ من برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). وقد تعهدت البلدان بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وبالتالي فإنه يقع على عاتق أفريقيا التزام فريد وثنائي يتمثل في تنفيذ ومتابعة الخطتين المترابطتين ارتباطاً لا تنفصم عراه واللتين تنطويان على العديد من أوجه التآزر. وتكمن أفضل طريقة لتحقيق أفريقيا الأهداف والتطلعات المحددة في الخطتين في ضمان التنفيذ والمتابعة والاستعراض على نحو متكامل.

٧- وجاء عقد الاجتماع الثاني للمنتدى أيضاً في سياق اعتماد خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وتعد خطة عمل أديس أبابا إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة يؤكد من جديد توافق آراء موننتيري لعام

٢٠٠٢ وإعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ وتستند إليهما. وتضم الخطة التزامات ملموسة لا تتعلق مباشرة بتمويل خطة عام ٢٠٣٠ فحسب، بل تتعلق بخطة عام ٢٠٦٣ أيضاً.

٨- وبالإضافة إلى ذلك، فقد عُقد المنتدى بعد فترة قصيرة من الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، التي كان موضوعها "نحو نهج متكامل ومتسق فيما يخص التنفيذ والرصد والتقييم لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة". وقد عززت الاجتماعات السنوية التاسعة ولاية المنتدى، كما جعلت تواتر انعقاد اجتماعاته مساهمة لتواتر اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٩- وعلى هذه الخلفية، عُقد الاجتماع الثاني لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ تحت موضوع "ضمان التنفيذ والمتابعة على نحو شامل ومتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣". وكان هذا الموضوع متسقاً بما اتساق مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، وهو "الآلا يتخلف عن الركب أحد".

١٠- وأثناء مداورات منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة جرى الاتفاق على أن يكون الشمول هو المبدأ الأساسي الذي تركز عليه النهج المتكاملة في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضهما. وتمثلت المواضيع الفرعية التي استرشدت بها المداورات في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة؛ والتحول الشامل لتحقيق التنمية المستدامة من خلال خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وإطار النتائج المتكامل والتنفيذ المتكامل، بما في ذلك وسائل التنفيذ، للخطين؛ ومتابعة واستعراض الخطتين على نحو متكامل؛ وخارطة طريق العائد الديمغرافي لعام ٢٠١٧. واسترشدت مداورات المنتدى أيضاً بنتائج الاجتماع المسبق الذي عقدته المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرون.

## ثانياً- موجز الرئيس للرسائل الرئيسية

١١- يرد في ما يلي موجز الرئيس للرسائل الرئيسية التي اتفق عليها الاجتماع الثاني لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، وهي الرسائل التي ستقدم باعتبارها مساهمة في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦.

## ألف- الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

### ١- معلومات أساسية

١٢- يُعزى النمو القوي الذي حققته أفريقيا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، حيث تراوح ما بين ٤ في المائة و ٥ في المائة في المتوسط، إلى ازدهار الموارد كسلع أساسية بشكل رئيسي. وبينما درّ ذلك إيرادات مالية كبيرة لمعظم البلدان، لم يولّد فرص عمل كثيرة، نظراً لطبيعة الأنشطة التي تتسم بكثافة رأس المال وبمحدوديتها، وبالتالي استبعد شرائح واسعة من السكان من عملية النمو. ولا تزال معدلات الفقر والبطالة والعمالة الناقصة مرتفعة، كما أن عدم المساواة في تزايد في عدد من البلدان. واستناداً إلى بيانات عام ٢٠١٢ فإن ٣٨٩ مليون أفريقي فقير؛ و ١٢ في المائة من السكان عاطلون عن العمل، بل إن البطالة بين الشباب أكبر حيث تبلغ ٢١ في المائة؛ و ٨٠ في المائة من الوظائف هشة؛ ويرتفع التفاوت في الدخل على مقياس معامل جيني إلى ٤٣,٠، إذ يأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا اللاتينية.

١٣- ويعد استكمال المؤشرات وخطوط الأساس لأهداف التنمية المستدامة ولخطة عام ٢٠٦٣ أمراً ضرورياً لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز بشأن تنفيذ الخطتين. وجرى إعداد تقرير لعام ٢٠١٦ عن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، ليحل محل التقرير الإقليمي للأهداف الإنمائية للألفية. ويرصد تقرير عام ٢٠١٦ عن الانتقال، التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها؛ ويوضح العوامل الكامنة وراء النجاحات أو النكسات؛ ويبين الاستراتيجيات التي اعتمدها بعض البلدان لتحقيق الأهداف؛ ويتعرف على أفضل نماذج الأداء والدروس المستفادة. ويقدم التقرير كذلك معلومات أساسية عن اعتماد خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ ويوضح أهمية مواءمة الخطتين بالنسبة للقارة؛ ويلقي الضوء على التحديات المرتبطة بالانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى الخطتين الجديدتين؛ ويوفر معلومات عن البلدان الأفريقية التي شرعت في هذا الانتقال.

١٤- ومن الأهمية بمكان لأفريقيا أن تنتقل انتقالاتاً سلساً من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة على جميع الصُّعد. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة ما لم يتم إنجازه من الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، لا بد من الحد من الثغرات الناجمة عن عدم تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية". إذ لا يزال نحو ١,٣ مليار شخص على مستوى العالم يعيشون في فقر مدقع ولم يتم الوفاء باحتياجات التنمية البشرية لعدد أكبر بكثير. وقد تم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة متفاوتة بين المناطق الجغرافية، وأشدُّ الناس فقراً، والفئات الأكثر تهميشاً والأكثر عرضة للتمييز، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية، هم الذين يشهدون أقل قدر من التقدم. وقد أعاق الوضع الاقتصادي العالمي والآثار السلبية لتغير المناخ بشدة أيضاً تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥- وفيما يتعلق بتنفيذ الخطتين، يشير التقرير عن الانتقال إلى أن البلدان تمر بمراحل مختلفة من عملية إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ في أطرها الوطنية للتخطيط الإنمائي. فالبلدان التي تزامنت دورة التخطيط لديها مع بدء أهداف التنمية المستدامة توجد في مرحلة أكثر تقدماً من عملية الإدماج. ويمكن أن ترجع تجربة تلك البلدان بالفائدة على البلدان التي تمر بمراحل أقل تقدماً في العملية.

## ٢- الرسائل الرئيسية

١٦- يقدم الاجتماع الثاني لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الرسائل الرئيسية التالية بشأن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة:

(أ) ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى العمل على ضمان بعث الشراكات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، من أجل تسريع التنمية المستدامة في أفريقيا. وينبغي بذل جهود محددة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز نقل التكنولوجيا وثورة المعلومات.

(ب) ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يعمل على ضمان وفاء الشركاء الإنمائيين بالتزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه البلدان الأفريقية، لا سيما أقل البلدان نمواً. ووفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية/أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا تنحو إلى الانخفاض؛ حيث لا تفي معظم البلدان المانحة بالتزاماتها بتقديم ٠,٧ في المائة من دخل بلدانها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية. وما يبعث على القلق بوجه خاص هو أن حصة أقل البلدان الأفريقية نمواً من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية في انخفاض.

(ج) ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى التشجيع على تبادل ونشر الخبرات والدروس المستفادة من الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. ويمثل اعتماد البلدان الأفريقية خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ فرصة لاستكمال الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ولكن سيتطلب نجاح الانتقال تكامل وتناسق الترتيبات المؤسسية لعملية التنفيذ، وتعزيز القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها؛ ونظام رصد وتقييم متكامل أفقياً (قطاعياً) وعمودياً (وطنياً). ويمكن للأطر المؤسسية القائمة حالياً في البلدان التي شرعت في عمليات التنفيذ أن تعمل كأسس للتعليم وتبادل الخبرات.

## باء- التحول الشامل للجميع والتنمية المستدامة

### ١- معلومات أساسية

١٧- تم التأكيد بوضوح على أهمية وجود خطة تنمية شاملة للجميع من شأنها تحقيق الازدهار والرفاه العالمي المشترك في التعهد الذي قطعه زعماء العالم بالألا يتخلف عن الركب أحد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. والتزم قادة العالم أيضاً بإيلاء الأولوية إلى احتياجات الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشكل الشمول أيضاً صلب رؤية نمو وتحول أفريقيا، على النحو المتضمن في خطة عام ٢٠٦٣، التي تؤكد على تطلع المنطقة إلى أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.

١٨- ويتطلب ضمان تحقيق الشمول في سياق التنمية المستدامة معالجة أسباب الإقصاء المتعددة الأبعاد والمتعلقة بالحصول على الفرص والمشاركة في عمليات صنع القرار والاستفادة من نتائج التنمية البشرية، لا سيما على صعيد المجتمع المحلي. وبأخذ تلك العوامل في عين الاعتبار، تتضمن كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ التزامات ترمي إلى ضمان الشمول من خلال الحصول على الفرص والمشاركة في الحوار والعمل، إلى جانب القضاء على الفقر والحد من التفاوت، على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

### ٢- الرسائل الرئيسية

١٩- يقدم منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة الرسائل الرئيسية التالية للتحول الشامل نحو التنمية المستدامة في أفريقيا:

(أ) يعد التعجيل بالاستثمار في الهياكل الأساسية والنقل والري والطاقة والعلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك توسيع القطاعات المحلية ذات القيمة المضافة في مجال التصنيع والخدمات للاقتصادات الأفريقية من خلال التنمية المستدامة والصناعية، أمراً ضرورياً لتوفير فرص عمل لائقة ودعم المشاريع الاجتماعية التي لا غنى عنها للقضاء على الفقر وبناء مجتمعات شاملة للجميع. وهناك حاجة بشكل خاص إلى توفير وظائف لائقة من خلال تحقيق التنوع بعيداً عن إضافة القيمة إلى السلع الأساسية، وتشجيع الصادرات، وبناء قدرات الشركات المحلية، وتعزيز المجموعات الصناعية لتمكين من المنافسة في الأسواق الإقليمية والعالمية للسلع المصنعة.

(ب) بما أن التنمية المستدامة تعني التكفل بالحاضر دون المساس بالاحتياجات المستقبلية، فإنه ينبغي أن تُستغل الموارد الطبيعية في أفريقيا بطريقة مواتية للبيئة ومستدامة، استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والحاجة إلى المساعدة الدولية للبلدان الأفريقية لمساعدتها في وضعها على مسارات مستدامة.

(ج) هناك حاجة إلى مستويات أكبر من الاستثمارات الاجتماعية وحشد الموارد على الصُّعد العالمية والإقليمية والوطنية لتحسين المهارات وبناء القدرات من خلال توفير التعليم والتدريب والهيكل الأساسية الملائمة والرعاية الصحية، والأمن الغذائي والتغذوي. ويزداد هذا الأمر إلحاحاً لا سيما بالنسبة لشباب القارة ونسائها الذين يعمل الكثير منهم في القطاع غير الرسمي حيث يمارسون وظائف لا تتطلب مهارات عالية. ويتطلب تسخير العائد الديمغرافي التركيز على التعليم ذي الجودة العالية، وتنمية المهارات والرعاية الصحية، للشباب والنساء بوجه خاص لتعزيز القدرة على الحصول على وظائف لائقة يتم توفيرها من خلال التحول الهيكلي.

(د) يجب على المنتدى السياسي الرفيع المستوى تعبئة ما يلزم من موارد ومساعدة من أجل دعم الدول الأعضاء في التصدي لعدم المساواة، وعند الاقتضاء تنفيذ سياسات إعادة توزيع من شأنها الحد من الفوارق في الثروة والدخل والحصول على الخدمات العامة. وينبغي أن تشمل هذه السياسات عصرنة الزراعة، والأمن الغذائي، وبناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيف، والاستعداد للطوارئ، والتنمية الريفية. وتعد الحماية الاجتماعية من الأولويات الرئيسية للسياسات في هذا الصدد. فمن خلال تمكين الجميع من الحصول على خدمات أساسية عالية الجودة، يمكن للحماية الاجتماعية أن تعزز الإنتاجية وتزيد دخل الفئات الضعيفة، مثل المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء الحوامل، وبالتالي الحد من عدم المساواة والقضاء على الوصم، والمساهمة، في نهاية المطاف، في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

(هـ) ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى مساعدة الدول الأعضاء على وضع تدابير عاجلة واستراتيجية لدعم التنمية المستدامة في المدن وتحويل المناطق الحضرية في أفريقيا إلى عوامل للنمو والازدهار الشاملين للجميع في بيئات آمنة ومأمونة. ويتيح التحضر فرصاً كبيرة جدا لتعزيز الإنتاجية وإدراك الثروات، والحد من الجريمة، وتحسين مستويات المعيشة إذا ما حُطط له جيداً. وهذا يتطلب نهجاً متعدد القطاعات لسياسات التحضر في سياق التخطيط للتنمية الوطنية.

(و) ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات عامة ملائمة واتخاذ تدابير في مجال التشريع والتمويل، وتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة حتى يكون النمو والتحول شاملين للجميع. ولن تتحقق النتائج الشاملة للجميع على أنها نواتج فرعية للنمو الاقتصادي، بل ستتطلب اتخاذ إجراءات موجهة تدعمها الموارد، مع ترسيخ صورتها كعنصر جوهري للتخطيط الإنمائي الشامل على المستويين الوطني والإقليمي. ومن الأهمية بمكان مواءمة النفقات العامة مباشرة وتوجيهها نحو الغايات من أجل تحقيق الشمول الاجتماعي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يتطلب تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسات وتشريعات محددة تسند آليات تمويل. ويجب أن يحظى هذا بدعم من المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية الرسمية الأخرى من

الجهات المانحة، لا سيما في البلدان التي تجد صعوبة في جمع الموارد المحلية أو جذب استثمارات القطاع الخاص، والبلدان التي تعاني من أزمات إنسانية طال أمدها، من أجل دعم الاحتياجات القطرية في مجال الاستثمار والأولويات الإقليمية.

## جيم- إطار النتائج المتكامل والتنفيذ المتكامل، بما في ذلك وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

### ١- معلومات أساسية

٢٠- لتحقيق تطلعات وأهداف وغايات الخطتين، ينبغي أن تعتمد البلدان خططاً وطنية تمسك بزمام الأمر فيها، وترتيبات للتنفيذ تتسم بالفعالية. وعلى الرغم من التقارب الملحوظ بين الخطتين، إلا أن تكامل واتساق تنفيذ الخطتين داخل نظم التخطيط الوطنية سيشكل تحدياً كبيراً في مجال التنفيذ.

٢١- ولنجاح التنفيذ بشكل شامل، لا بد من مراعاة مختلف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية والأولويات على الصعد الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أخذ الحاجة إلى الشمول، ومشاركة مختلف أصحاب المصلحة على نطاق واسع، والتمويل الملائم، والابتكار، وغيرها من وسائل التنفيذ بعين الاعتبار.

### ٢- الرسائل الرئيسية

٢٢- فيما يلي الرسائل الرئيسية الرامية إلى تشجيع التنفيذ المتكامل والشامل وتعبئة وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

(أ) لضمان عملية شاملة وتشاركية، لا بد من وجود هيئات ومنابر متعددة أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتمكين البلدان الأفريقية من مواءمة الخطتين وإدماجهما بشكل فعال في الأطر الاستراتيجية الوطنية ودون الوطنية. وستقوم الهيئات التي ينبغي أن يكون فيها تمثيل الحكومات ووكالات القطاع الخاص والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين مراعيًا للمنظور الجنساني، بتمكين البلدان من التشاور بشكل فعال مع المجموعات المهتمة وأخذ مساهماتها بعين الاعتبار. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تعزز هذه الهيئات المشاركة المتعددة الفاعلين والمتعددة القطاعات والتنسيق في عملية تنفيذ الخطتين ضمن إطار أولويات التنمية الوطنية.

(ب) ستحتاج أفريقيا إلى تعبئة كميات كبيرة لم يسبق لها مثيل من الموارد المحلية لتنفيذ الخطتين؛ ومن ثم سيكون تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تعبئة هذه الموارد عاملاً رئيسياً، وينبغي التعجيل بها ودعمها. وينبغي أن ينصب التركيز على ما يلي: تعبئة الموارد الضريبية؛ وتسخير رأس المال الطبيعي؛ والانتفاع من خزان المدخرات

المؤسسية الأفريقية؛ وتحسين تعبئة مدخرات البيع بالتجزئة من خلال الإدماج المالي؛ وكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛ والحد من عمليات التسرب والهدر الماليين المرتبطة بعدم الكفاءة والإدارة أو الفساد.

(ج) ينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يجعل الدول الأعضاء تلتزم بتنفيذ اتفاق باريس الخاص بشأن تغير المناخ، تمشيا مع المبادئ الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لضمان المساواة في المضمون والمركز القانوني للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف ووسائل التنفيذ. يشكل تغير المناخ خطراً جسيماً على تحقيق أهداف خطة ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. لذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان تعبئة موارد مالية كافية في إطار الالتزامات الواردة في اتفاق باريس.

(د) هناك حاجة إلى تقديم دعم ثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك تعاون إنمائي دولي يتسم بالاتساق والصلابة والشمول والتناسق لتنفيذ الخطتين ومتابعتها ورصدهما على مختلف الصُّعد. وينبغي أن تقوم وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والثنائية الأطراف وغيرها من الشركاء، بالتشاور الوثيق مع المستفيدين المستهدفين، بمواءمة برامجها وفقاً لمتطلبات الخطتين. وينبغي تقديم الدعم المطلوب على نحو متسق ومن خلال آليات متناسقة. وفي حالة الأمم المتحدة على سبيل المثال، تعتبر الإجراءات والاستراتيجيات الجماعية لكل من آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ضرورة لزيادة الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، وذلك تمثيلاً مع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(هـ) تعد الشراكات عاملاً في غاية الأهمية لتعبئة وتوفير الموارد والقدرات والتكنولوجيات اللازمة لتنفيذ الخطتين. ينبغي دعم التوصيات الواردة في الدراسة التي أعدتها مفوضية الاتحاد الأفريقي عن ترتيبات الاتحاد الأفريقي في مجال الشراكة، شملت صياغة لسياسات استراتيجية لكل شريك من الشركاء الاستراتيجيين، وتنفيذها بصورة كاملة.

(و) ستحتاج الحكومات الأفريقية لزيادة التمويل في مجال تنمية القدرات التكنولوجية المحلية والحصول على الدعم من خلال نقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها، ودعم مبادرات التصنيع الأخضر حتى تؤدي العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى تحريك النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وسيطلب ذلك زيادة الإنفاق (من القطاع الخاص أيضاً) على البحث والتطوير ليصل إلى ١ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحسين أداء نظم الابتكار الوطنية والقدرة على التنافس في مجال الإنتاجية في السوق العالمية. وينبغي تكريس حصة كبيرة من تلك الموارد للتكنولوجيات المواتية للبيئة.

(ز) سيؤكد الالتزام الذي قطعه أصحاب المصلحة على أنفسهم بتنفيذ مبادرات المسار السريع الواردة في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام

٢٠٦٣ فوائد من شأنها أن تشكل أساساً قوياً للخطتين ودفع عملية تنفيذهما قدماً. وسيؤدي تحقيق نتائج مبكرة من تلك المبادرات إلى تعزيز التزام جميع أصحاب المصلحة تجاه الخطتين. ولذلك، لا بد من تعبئة الموارد وتوفيرها لتنفيذ تدخلات المسار السريع في وقت مبكر.

## دال- المتابعة والاستعراض المتكاملان لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠

### ١- معلومات أساسية

٢٣- تنص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على المتابعة والاستعراض على الصُّعد العالمية والإقليمية والوطنية، بينما تنص خطة عام ٢٠٦٣ على القيام بذلك على الصُّعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويتمثل الهدف النهائي المشترك لعملية المتابعة والاستعراض في ضمان بقاء البلدان على المسار الصحيح وتحقيق الغايات في الوقت المناسب. وتشمل كذلك عمليات المتابعة والاستعراض في الخطتين المسؤولية أمام المواطنين. ولتحسين الفعالية، يمكن استجلاء الروابط بين عمليات المتابعة والاستعراض على مختلف الصُّعد، بناءً على مبدأ الولاية الاحتياطية.

٢٤- فعلى الصعيد العالمي، سيضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى بدور محوري في الإشراف على شبكة من عمليات متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها، وذلك بالعمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي والأجهزة والمخالف الأخرى ذات الصلة، وفقاً للولايات الموجودة. وستُعزَّز عملية متابعة واستعراض اجتماع المنتدى لعام ٢٠١٦ الاستفادة من التمويل وغيره من وسائل التنفيذ من أجل تنفيذ الخطتين في أفريقيا على نحو متكامل. وستتقارب متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، في الوقت الذي يقر فيه بدور المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وهو ما يجعل من المنتدى السياسي الرفيع المستوى منبرا استراتيجيا لتعبئة وسائل التنفيذ المتكامل للخطتين.

٢٥- وتحتاج أفريقيا إلى سلوك مسار موحد لمتابعة واستعراض تنفيذ الخطتين، لتجنب ازدواج الإبلاغ في الالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأعضاء والشركاء. ولا غنى عن وجود مجموعة متكاملة من المؤشرات المشتركة على المستوى الإقليمي تكون مبنية على إطار النتائج المتكامل لتعزيز المتابعة والاستعراض على نحو متكامل على الصعيد الإقليمي.

٢٦- وستؤدي الجماعات الاقتصادية الإقليمية دوراً كبيراً في دعم الجهود صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضهما.

٢٧- وتقرّ الخطتان بالطابع المركزي للمتابعة والاستعراض على الصعيد الوطني. وستتطلب متابعة واستعراض الخطتين على الصعيد الوطني بصورة متكاملة رعاية سليمة من خلال تعزيز

العمليات والأنظمة الوطنية ذات الصلة. وتشمل الأنظمة الأساسية تلك الرامية إلى ضمان تولى السلطات الوطنية أمر المتابعة والاستعراض بنفسها وإلى ضمان طابع الشمول في العمليتين، فضلاً عن أطر الرصد والتقييم والنظم الإحصائية الوطنية الفعالة.

## ٢- الرسائل الرئيسية

٢٨- يقدم المنتدى الإقليمي الرسائل الرئيسية التالية لتعزيز المتابعة والاستعراض على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

(أ) هناك حاجة إلى وجود التزام ودعم على الصعيد العالمي للتنفيذ والمتابعة على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في أفريقيا. وينبغي أن يستنير الاستعراض خلال المنتدى السياسي بمستوى التأزر والصلات الهامة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وأهميتهما معاً، في إطار تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. ولهذا السبب يجري تنفيذ الخطتين واستعراضهما على الصُّعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية من خلال نُهج متكاملة. وبالتالي، ينبغي أن يعمل المنتدى على تعزيز العمليات واقترح إجراءات سياسية وتوصيات، بما في ذلك بشأن توفير وسائل التنفيذ التي تولي اهتماماً بالخطتين.

(ب) تكمن أهمية عملية المتابعة والاستعراض خلال اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ في دعم أفريقيا للاستفادة من التمويل وغيره من وسائل التنفيذ بغية تحقيق الخطتين على نحو متكامل وشامل. وسيحدث تقارب بين متابعة خطة عمل أديس أبابا، التي يضطلع بها المنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وبين متابعة خطة عام ٢٠٣٠ في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبالتالي، فإن هذا المنتدى يشكل منبرا استراتيجيا لأفريقيا للمشاركة في حشد التمويل ووسائل التنفيذ الأخرى والاستفادة منها، من أجل تحقيق التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ في أفريقيا.

(ج) من الأهمية بمكان وجود منبر موحد للمتابعة على الصعيد الإقليمي لتحقيق متابعة واستعراض على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وستشكل المتابعة والاستعراض بشكل منسق على الصعيد الإقليمي أساس تفاعل أفريقيا مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى وغيره من عمليات المتابعة العالمية بصوت موحد وقوي بهدف تعزيز تنفيذ ومتابعة الخطتين على نحو متكامل.

(د) ستستند السياسات والإجراءات الملموسة والموثوقة على جميع الصُّعد التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣، إلى المتابعة والاستعراض على الصعيد الوطني. ووفقاً لذلك، ستحتاج عملية متابعة واستعراض الخطتين على نحو متكامل على الصعيد الوطني إلى الدعم. ستحتاج كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي بالتعاون

مع الشركاء الآخرين إلى وضع حد أدنى من مجموعات الأدوات، أو مساعدة البلدان على اعتماد تلك الأدوات، بما في ذلك خطط عمل متكاملة وأطر للتقييم والرصد على الصعيد الوطني يتم تشكيلها حسب الأدوات القائمة على الصعيد الإقليمي.

(هـ) لا بد من وجود آليات شاملة للمتابعة على الصُّعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية تكون طوعية وتجري على مستوى قطري. تشدد كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ على المتابعة الشاملة على جميع الصُّعد. وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تعزيز منابر المتابعة الوطنية ودون الوطنية التي تسترشد بالمبادئ الواردة أعلاه لتعزيز فعالية الاستعراض الشامل على كل الصُّعد.

(و) ستكون هناك حاجة إلى وجود بيانات عالية الجودة ومصنفة وفي التوقيت المناسب لضمان اتِّسام المتابعة والاستعراض على الصعيدين الإقليمي والوطني بالشمول واستنادهما إلى الأدلة والنتائج. لذلك، لا بد من تقديم الدعم للبلدان لتعزيز مكاتبها ونظمها الإحصائية وجعلها تستجيب لمتطلبات البيانات من أجل متابعة واستعراض الخطتين على نحو متكامل. وتعد هذه النظم، التي تسند إلى تكنولوجيا وموارد كافية، أساسية لضمان جاهزية البيانات، وبالتالي لدعم قياس التقدم المحرز، والرصد والتقييم، وإعداد التقارير وعمليات المتابعة بشكل عام.

(ز) يجب إقامة شراكة عالمية خاصة ببيانات التنمية المستدامة عن طريق عملية حكومية دولية، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بعنوان "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠"، ووجد صدق له في القرار الذي اعتمد في الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي.

(ح) ينبغي لشركاء أفريقيا توفير القدرات والتكنولوجيا المناسبة والدعم الفني والمالي للدول الأعضاء، والجماعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين لتكمّل التقدم المحرز وتتجاوز المخاطر التي يمكن أن تعترض التكامل الفعال والكفاء للخطتين.

## هاء- خارطة طريق العائد الديمغرافي لعام ٢٠١٧

### ١- معلومات أساسية

٢٩- لقد أُعْتُرف بالعائد الديمغرافي على مختلف المستويات داخل المشهد السياسي الأفريقي باعتباره مسألة هامة تقع في صلب خطة التنمية للقارة. وأدى التركيز القوي على العائد الديمغرافي في الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج الاجتماعات الوزارية الرئيسية مثل اجتماع وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

والسكان؛ والشباب؛ والصحة؛ والفعاليات الرفيعة المستوى مع رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين والعمليات الرئيسية الأخرى، إلى القرار الصادر عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي السادس والعشرين بتكريس عام ٢٠١٧ لموضوع "تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب". ويبحث ذلك برسالة واضحة بشأن الأهمية التي يتم إيلاؤها إلى العائد الديمغرافي في أفريقيا.

٣٠- ومع شروع أفريقيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، يتضح أنه ستكون للتركيبية السكانية المتغيرة آثار بعيدة الأمد على مدى تحقيق التطلعات والأهداف المنصوص عليها في هاتين الخطتين. ووفقاً للتوقعات السكانية في العالم لعام ٢٠١٥، فإن أكثر من نصف الزيادة السكانية في العالم بين عام ٢٠١٦ وعام ٢٠٥٠ ستحدث في ٩ بلدان فقط من بلدان العالم، منها نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. ويدل ذلك على الضرورة الملحة التي يجب أن توجّه استثمارات أفريقيا في شبابها اليوم من أجل وضع القارة على طريق تسخير العائد الديمغرافي وتحقيق أهداف التنمية.

٣١- ومن أجل تسخير العائد الديمغرافي، نحتاج إلى الاستفادة من المنابر القائمة وضمان أن تكون عمليات استعراض تنفيذ جميع النتائج الإقليمية للمؤتمرات والقمم الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان أديس أبابا الإعلان الخاص بالسكان والتنمية في أفريقيا بعد عام ٢٠١٤، متزامنة مع دورات المنتدى السياسي الرفيع المستوى، لتمكين هذه الاستعراضات من المساهمة في تقييم التنفيذ والمتابعة والاستعراض على نحو متكامل لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي.

٣٢- ومن شأن الجهود الرامية إلى تسخير العائد الديمغرافي تمكين أفريقيا من تناول الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بفعالية. ولهذا السبب، دعا رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج النيباد إلى العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع خارطة طريق تضم النواتج ومراحل الأداء التي ستوجه البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومساعدتها على الاستفادة من العائد الديمغرافي.

## ٢- الرسائل الرئيسية

٣٣- تهدف الرسائل الرئيسية التالية إلى دعم جهود أفريقيا الرامية إلى تسخير العائد الديمغرافي، بما أن الوقت حان للانتقال من الكلام إلى العمل لضمان ألا يتخلف عن الركب أحد.

(أ) ينبغي الإقرار بأهمية الاستراتيجية للعائد الديمغرافي لأفريقيا وحشد الدعم من أجل تسخيره في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ونظراً لتكوين

أفريقيا الديمغرافي وما يُتوقع لها، من الواضح أن تحقيق الاستثمارات المناسبة سيضع القارة في مسار استراتيجي نحو تحقيق خطة عام ٢٠٦٣ وإنجاز أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠، وهو أمر أساسي لبزوغ أفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

(ب) هناك حاجة إلى حشد الدعم للجهود الرامية إلى تسخير العائد الديمغرافي لأفريقيا على الصعيد العالمي بغية تأمين الموارد الكافية والتنفيذ القوي بدعم من الشركاء الإنمائيين. ويقتضي الترابط المتزايد بين القارات والفهم الراسخ بأن خطة عام ٢٠٣٠ لن تعتبر ناجحة إلا إذا حقق الجميع أهداف التنمية المستدامة، تعزيز الشراكة العالمية بين أفريقيا والشركاء الإنمائيين الرئيسيين نحو تحقيق العائد الديمغرافي. وهناك حاجة إلى أن تعمل المنابر المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات برتون وودز، ومجموعة العشرين، ومجموعة السبعة، ومجموعة البريكس (البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا)، وغيرها معاً لإبراز وتحديد أولويات الاستثمار في الشباب ووضع السياسات لتسخير العائد الديمغرافي. وسيساعد ذلك على مواجهة التحديات المشتركة في مجال الهجرة وتغير المناخ.

(ج) ينبغي أن يكون الاستثمار في دعم التخطيط واتخاذ القرار على نحو قائم على الأدلة على الصعيد الوطني. هناك حاجة إلى بناء قدرات المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني فضلاً عن آليات تعزيز إدراج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة في خطط التنمية. ومن ثم لا تزال مساعدة البلدان في فهم أفضل لأهمية ديناميات السكان للتنمية المستدامة، بما في ذلك إجراء التقييمات التي تقدم مؤشراً أوضح عما ينبغي القيام به من تدخلات في مجال السياسة العامة والبرامج التي من شأنها إحداث تأثير كبير وحلول مبتكرة، أمراً محورياً. ويعد استخدام الأدلة التي يتم إنتاجها لوضع سياسات بعينها تعالج قضايا الحصول على تعليم عالي الجودة وعلى التدريب المهني وتنمية المهارات المرتبطة باحتياجات الاقتصاد أمراً بالغ الأهمية لتسخير العائد الديمغرافي.

(د) يعد تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية في مختلف البلدان في أفريقيا وتقليص معدلات الوفيات والخصوبة، أمراً أساسياً لتحقيق العائد الديمغرافي. ولا يزال الاستثمار في زيادة حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحصول على خدمات تنظيم الأسرة، والاستثمار في تعليم الفتيات وتمكينهن، أمراً أساسياً لخفض معدل الخصوبة داخل البلدان. فتمكين الفتيات يُحدث تأثيراً محفزاً مهماً، كما أنه يساهم في الحد من حدوث الحمل المبكر وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيرها من الممارسات الضارة. وحسبما أعلنته أصلاً بعض البلدان الأفريقية، ومنها كوت ديفوار، هناك حاجة ماسة للشروع في ثورة في وسائل منع الحمل في أفريقيا، بما أنها لا تزال تشكل عنصراً حيوياً لجميع جهود التنمية المستدامة.

(هـ) ينبغي إشراك الشباب في صنع القرار السياسي من خلال المشاركة الفعالة والمسؤولة في العمليات السياسية.

(و) هناك حاجة لتحديد ورصد المؤشرات المرتبطة بالعائد الديمغرافي، سواء من أطر المؤشرات الحالية أو الناشئة مثل إطار النتائج المتكامل لخطة عام ٢٠٦٣، وإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، والأطر المواضيعية الأخرى ذات الصلة مثل إعلان أديس أبابا الخاص بالسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. وتعد هذه الأطر حاسمة لقياس أثر السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تسخير العائد الديموغرافي ورصد التقدم المحرز على مر الزمن.

(ز) ينبغي الاستفادة من إمكانات الهجرة إلى المدن لتسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستفادة من وفورات الحجم الموجودة في المدن والمراكز الحضرية، وينبغي تسخير الأثر التنموي للهجرة الآمنة والمنظمة. وتمثل الهجرة الداخلية والدولية إمكانات نمو كبيرة من حيث سد الثغرات في مجال المهارات، وتخفيف الفائض في سوق العمل وتوفير خدمات التحويلات المالية.

#### واو- تعزيز شكل وأعمال منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة

٣٤- تهدف الرسائل الرئيسية التالية إلى تعزيز فعالية منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة.

(أ) من الأهمية بمكان أن تراعي نتائج المنتدى عمليات الاستعراض المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ الخطتين التي تضطلع بها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات والآليات والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون، وأن تسترشد بتلك العمليات. وينبغي أن تأتي الاستعراضات الأخرى المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتنفيذ الخطتين بشكل متزامن مع أعمال المنتدى، لضمان إسهام تلك الاستعراضات في تقييم التنفيذ الإقليمي للخطتين. وينبغي أن يتيح عمل المنتدى الإقليمي فرصة للنظر بشكل فعال في العروض والمساهمات المنبثقة عن عمليات الاستعراض الأخرى.

(ب) من الأهمية بمكان التعلم وتبادل أفضل الممارسات بين البلدان وداخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومع المنتديات، وأصحاب المصلحة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، لتعجيل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠؛ وينبغي أن يشمل المنتدى آليات للتعلم وتبادل الخبرات. من الأهمية بمكان مساعدة البلدان المتطوعة في الاستعراض خلال اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى على المشاركة في منتدى أفريقيا الإقليمي حتى تتمكن من تبادل خبراتها والدروس

التي استفادت منها. وينبغي إجراء دراسات حالة لدعم التعلم والتبادل. ولا بد من مساعدة البلدان الأفريقية وتشجيعها على المشاركة والمساهمة في المنتديات العديدة الخاصة بالتعلم والتبادل.

(ج) لا بد من إقامة روابط فعالة بين عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد دون الإقليمي وبين تلك الموجودة على الصعيد الوطني، ويفضل استناد الاستعراض العالمي إلى الصعيد الإقليمي. وينص هيكل الرصد والتقييم لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣، وكذلك خطة عام ٢٠٣٠، بوضوح على الحرص على احترام مبدأ الولاية الاحتياطية. وعليه، هناك أدوار واضحة فيما يخص إعداد التقارير والاستجابة من وإلى مختلف الصُّعد، أي من الصعيد الوطني إلى دون الإقليمي إلى القاري.

### ثالثاً- تقديم وعرض موجز الرئيس للرسائل الرئيسية

٣٥- يَطْلُب الاجتماع الثاني لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم هذه الرسائل الرئيسية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بوصفها مساهمة أفريقيا الجماعية في اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦. ويَطْلُب المنتدى الإقليمي كذلك إلى رئيسه أن ينقل الرسائل الأساسية إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقديمها خلال اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦.